

والتكبير مع الصلوات مثل السجدة والمرسلات والموثقات  
والمقطوعان في جفره وفي ادراكه وفي مشابهه وفي كونه  
عند تنقله وعند فراغه عند فقده وعند عناه بالرجال  
والبحار والبلدان والبراري على الاحجار والاصداف والخلود  
والاشفاق في الوقت الذي علمه نقلها الى الارضين من هو قوله  
وعن من هو مثله وعن من هو دونه وعن كتاب اسمه الذي يتبين  
اشيئا منه دون غيره لوجه الله تعالى طالعنا في اهل  
بما وافقت كتاب الله منها نشر ما بين طالعنا والتاليين في بيان  
ذكره بعينه ثم لا تتم له هذه الاشياء الا بالاربع هي من كتب  
المعرفه الكتاب والمعرفة والصدق والفرح اربع هي من  
اعطاه الله تعالى المحقق والمؤثر في الحفظ فاذا احسن  
له هذه الاشياء علمه اربع الامل والولد والماله والوطن  
ابن يلم كارج شفاقة الاعداء والملاة الاحد قارطين الجبل وحسد  
الماخاد لصبر على هذه الحزن الكرمه الله في الدنيا بارج  
بعض الشاعة وفيه اليقين وبلغة العلم وحين الادب  
وانابة الله في المعرفة بارج بالشاعة لمن الادمي الخوانه  
ويظل المرشح حيث لا ظل الاظلم ويستفي من الادمي حوض  
بمحاكي الله عليه وسلم ويجوز النبي في اعلى عليين  
في الحنة فقد علمتكم يا بني عجم لا تجميع ما كنت تعلمت من  
مشايخي متفق في هذا الكتاب فقل ان علي ما قصدتني  
له ارجع وقد اتفق العمل على حراز اول بالحديث الضعيف  
في فضائل الاعمال في ذكر الاتفاق نظر ان ابن العربي قال  
ان الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا قال المولى في الاذكار

ذكر

ذكر العقائد الموثوقة انه يجوز وصف العمل في المغنا بلبو التزعميا  
والتزعميا بلبو التزعميا ما لم يكن موصوفا او اما الاحكام  
كلها في ذلك لا في المغنا في ذلك العمل فيها الا بالحديث الصحيح  
والحسن الا ان يكون في اجساد في شين من ذلك كما اذا ورد  
حد يثضه في عدة بعض النورج او الاكحة قات  
المستحب ان يتنزه عن ذلك ولكن الجيب انهي وعمل كونه  
لا يعمل في الضعيف في الاحكام ما لم يكن خلقتة الناس  
بالقول فان كان كذلك فحين واما حجة بول به في الكلام  
وعبر ما يقال الامام الثاني ومن ذلك ما نقله لنا فقل  
جمال الدين السيوطي في الخصال الحنفية ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سار على علي حذرا لا اوتوه به وعزاه  
للماء خزر بن العبدري انهي وقد اعتقد هذا الحديث شاهد  
كثيرة قال السيوطي في كتابه القول البدع سمعت شيخنا  
ابن حجر رحمه الله مرارا يقول من اخطأ العمل بالحديث الحنفية  
ثلاثة الاول متفق عليه وهو ان يكون الحنفية غير شريفة  
وشهد به الضعيف هو الذي للخلو بطريق من طرقه من كذاب  
او منهم بالزيادة الثاني ان يكون سدر رجلا تحت لعل عام فخرج  
ما خرج عيب لا يكون له اصل حملها والثالث ان لا يمتنع  
عند العمل به بقوله ليل يفسد الي النبي صلى الله عليه وسلم  
ما لم يقله الاخير ان عن ابن عبد السلام وانها تفتق العميد  
واللور نقل الملاي الاتقان عليه وعن حذانه يعمل بما اذا علم  
بوجد غيره وفي رواية عنه ضعف الحديث اجماعه اليان من ابي  
الرجال وذكر ابن عزم الجاع علي ان زهية ابي حنيفة ان حنفية